

موقفه من هذا الحديث وموقف ابن مالك، الذي كان يعتقد كل روايات الحديث، ويتلمس لها وجوها في اللغة، ومن ثم تعرض للنقد، ويقول الدكتور محمد رفعت: «رأينا ابن مالك، ومن قصد قصده، يستضيفون بعض النسخ من كتاب حديثي، ويتكلفون تأويل مشتهات العربية، التي سقطت فيها من أقلام التلاميذ والناسخين، ويتصيدون نفايات الأشعار والأقوال، لتخريج حديث رسول الله ﷺ وصحابته ومن يحتج بكلامهم ثم يطعمونها العربية كرها، وهو يعلمون أن في النسخ الأخرى من الكتاب نفسه ما يجري مع الصحيح الفصيح (١)».

وهذا ما برىء منه السهيلي فلم يرتض كل رواية، بل قبل ما وافق اللغة، ورفض ما خالفها.

وبعد، فالأحاديث كانت أصلا من أصول السهيلي السماعية يستشهد بها في اللغة والنحو، على شريطة أن يكون لها نظائر في اللغة وأن لا تكون منفردة في بابها.

ج - شواهد من كلام العرب:

والنثر قد اعتمده النحاة أصلا من أصولهم، ذكر البغدادي أن الجاهليين والمخضرمين والمتقدمين من طبقة الفرزدق وجريير يستشهد بكلامهم (٢).

والسهيلي يصرح باعتداده النثر بقوله: «... ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب، من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها كثير من منظوم الكلام ومنشورة (٣)» وكتابه «التناج» يتردد فيه كثير من أمثال العرب، وأقوال الصحابة، والمتقدمين، ولم أجد في شواهد من الكلام ما يقع بعد هذه الطبقات الثلاث.

(١) أصول النحو ٦٤

(٢) بنظر الخزائن ٩/١ / وأصول النحو ٦٨، ١٤٦.

(٣) السانج ٢٢٤